

Distr.: General  
25 July 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٧٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

المحيطات وقانون البحار

## تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار في اجتماعها الثاني عشر

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من  
الرئيسين المشاركين للعملية التشاورية

عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ ألف المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،  
فقد عُيِّنَ رئيسين مشاركين للاجتماع الثاني عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية  
المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار.

ويُشرفنا أن نقدم إليكم التقرير المرفق عن عمل العملية التشاورية غير الرسمية في  
اجتماعها الثاني عشر، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه  
٢٠١١. وتتألف نتيجة الاجتماع من موجزنا للقضايا والأفكار التي نوقشت خلال  
الاجتماع. ووفقاً للممارسة السابقة، نرجو تعميم هذه الرسالة والتقرير عن العملية التشاورية  
بوصفهما إحدى وثائق الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في إطار البند المعنون في  
جدول الأعمال "المحيطات وقانون البحار".

إضافة إلى ذلك، يرجى الملاحظة أن الاجتماع كلفنا بتوجيه اهتمام مؤتمر الأمم  
المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في البرازيل عام ٢٠١٢ إلى نتيجة

\* A/66/150.



الاجتماع الثاني عشر للعملية التشاورية. وعليه، فإننا سنكون مُمتنين لو أنَّ الوثيقة المرفقة، التي تشمل القضايا التي يمكن أن تستفيد من الاهتمام بها في إطار المؤتمر، أُحيلت هي الأخرى إلى الرئيسين المشاركين لمكتب العملية التحضيرية للمؤتمر المذكور.

(توقيع) ميلان جايا نيامراجسنغ ميتربان

دون ماكاي

الرئيسان المشاركان

## الاجتماع الثاني عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار

(٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١)

### الموجز الذي أعده الرئيس المشارك للمناقشات<sup>(١)</sup>

١ - عُقد الاجتماع الثاني عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، ثم، وعملا بقرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ ألف، ركزت مناقشتها على الموضوع المعنون "الإسهام، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في تقييم التقدم المحرز حتى الوقت الحاضر والفجوات التي لا تزال قائمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة".

٢ - وحضر الاجتماع ممثلو ٨٨ دولة و ١٧ منظمة حكومية دولية وهيئات أخرى و ١٢ منظمة غير حكومية.

٣ - وكانت وثائق الدعم التالية متاحة للاجتماع:

(أ) الإضافة لتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/66/70/Add.1)؛  
و (ب) صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت للمشروع للاجتماع (A/AC.259/L.12).

٤ - كما كان أمام الاجتماع طرحة مقدمان من الاتحاد الأوروبي (A/AC.259/20) ودول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية (A/AC.259/21).

### البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

٥ - أبرز الرئيس المشارك دون ماكاي (نيوزيلندا) وميلان جايا ميتربان (موريشيوس) في بيانهما الافتتاحيين أهمية المحيطات والبحار للتنمية المستدامة، لا سيما بالنسبة للدول الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في ضوء اعتمادها في الرزق على وجود نظم إيكولوجية ساحلية وبحرية سليمة. وهناك ضرورة لإبراز المحيطات في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

(١) القصد من هذا الموجز هو الرجوع إليه فقط دون اعتباره محضاً للمناقشات.

٦ - وبالنسبة عن الأمين العام، أكدت باتريشيا أوبراين، وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية والمستشارة القانونية، على الأهمية الأساسية للمحيطات والبحار والجزر والمناطق الساحلية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي ولاستدامة الازدهار الاقتصادي وسلامة وجود أمم كثيرة. وأشارت إلى أنه قد تم إحراز تقدم فيما يتصل بإطار العمل المؤسسي المتعلق بالمحيطات بإنشاء، بين أمور أخرى، العملية التشاورية، إلا أن أموراً كثيرة غيرها ما زالت بحاجة إلى القيام بها.

٧ - وشدد شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على أن بلايين الناس حول العالم يعتمدون في رزقهم على المحيطات ومواردها. ومع ذلك، فإن المحيطات هي من أشد النظم الإيكولوجية عرضة للتهديدات، بما فيها ما ينجم عن فقدان التنوع البيولوجي البحري، والتلوث، والاحتراق العالمي، وارتفاع نسبة الحموضة، وانبعاث المرجان، وتراجع الأرصد السميكية. وتبرز هذه التحديات الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات لضمان إدارة الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لصالح الأجيال الحالية والقادمة.

٨ - وأقر الاجتماع صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح ووافق على التنظيم المقترح للعمل.

### البند ٣ من جدول الأعمال تبادل عام للآراء

٩ - تعكس الفقرات ١١ إلى ٨٥ أدناه المناقشات التي عُقدت حول الموضوع الذي تم التركيز عليه في الجلسات العامة وضمن أفرقة النقاش.

١٠ - أعربت الوفود عن تقديرها للإضافة لتقرير الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار (A/66/70/Add.1). وأبرزت بضعة وفود التحديات والقضايا الناشئة التي حُددت في التقرير، مشيرة إلى استنتاج ورد فيه وهو أنه في حين أن تقدماً قد أُحرز، إلا أن التنفيذ الكامل للعديد من الأهداف والغايات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات والبحار يحتاج إلى مزيد من جهود الدول والمنظمات الحكومية الدولية وأطراف أخرى من شأنها ذلك.

مجال التركيز: الإسهام، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في تقييم التقدم المحرز حتى الوقت الحاضر والفجوات التي لا تزال قائمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة

١١ - وفقا لجدول الأعمال المشروح، هيكلت المناقشات في أفرقة النقاش حول أربعة أجزاء (أ) التنمية المستدامة، والمحيطات وقانون البحار؛ (ب) استعراض عام للتقدم المحرز حتى الوقت الحاضر والفجوات التي لا تزال قائمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة؛ (ج) التحديات الجديدة والناشئة المتعلقة بالتنمية والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار؛ و (د) الطريق إلى مؤتمر ريو+٢٠ وما بعده. وقد افتتحت الأجزاء بعروض قدمها أعضاء فرق المناقشة، تبعتها المناقشات العامة.

١٢ - أبرزت الوفود الوقت المناسب والأهمية الأساسية لموضوع التركيز، مشيرة إلى أن المحيطات والبحار، في ضوء أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ينبغي أن يكون لها مركز بارز في المناقشات وفي نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢. وتم التشديد بشكل خاص على أهمية موضوع التركيز للبلدان النامية.

١٣ - وفيما يتصل بأحد موضوعات المؤتمر، وعنوانه "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، أشارت بعض الوفود إلى أن "الاقتصاد الأخضر" بالنسبة لكثير من البلدان إنما هو "اقتصاد أزرق".

## ١ - التنمية المستدامة والمحيطات وقانون البحار

### (أ) عروض أفرقة النقاش

١٤ - قدّم برايس لالوند، المنسق التنفيذي المشارك لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، عرضا عن التحديات التي تجري مواجهتها في تنفيذ الصكوك القانونية المتعلقة بالمحيطات وضرورة التصدي للتهديدات المتعددة للمحيطات. وعلى وجه الخصوص، شدّد السيد لالوند على الدور الهام للمنظمات الإقليمية، بما يشمل جمع المعلومات العلمية من خلال التعاون والتنسيق. وشدّد على ضرورة اتخاذ تدابير أساسها العلم وعلى أهمية اتباع نهج تستند إلى النظام الإيكولوجي، والإدارة المتكاملة للسواحل، وإجراء تقييمات للآثار على البيئة. أما السيد شيردساك فيرابات، المدير التنفيذي للمعهد الدولي للمحيطات، فناقش العلاقة بين المحيطات والدعائم الثلاث للتنمية المستدامة. وشدّد على العلاقة بين المحيطات والمناطق الساحلية والضغوط المتزايدة باستمرار على النظم الإيكولوجية للمحيطات بفعل الأنشطة البشرية، رغم ما يبذله المجتمع الدولي من جهود لوضع نظام حوكمة عالمي وشامل

للمحيطات. وشدّد السيد فيرابات على ضرورة قيام المجتمع البشري بتغيير سلوكه من أجل تحقيق أهداف التفاعل المستدام مع البيئة والمحيطات.

#### (ب) الجلسات العامة ومناقشات الفريق

١٥ - تم التشديد على دور المحيطات في تحقيق الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة. وأشار إلى أن المحيطات، بما في ذلك المناطق الساحلية، هي عناصر أساسية للحياة والأمن الغذائي وازدهار بني الإنسان. فصحة المحيطات وإدارة مواردها مرتبطتان مباشرة بفرص التنمية للعديد من الشعوب، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودور المحيطات التي تنعم بصحة جيدة في توفير خدمات النظام الإيكولوجي كجزء من الدورات الإيكولوجية للأرض، بما في ذلك عن طريق استيعاب الكربون وتوفير الأوكسجين، تمّ التشديد عليه هو الآخر. وعلى وجه الخصوص، أُبرزت أهمية مساهمة مصائد الأسماك في الدعامة الاجتماعية، ذلك أن مصائد الأسماك التي تُدار بشكل حسن توفر الأمن الغذائي وفرص العمل. كما أن مصائد الأسماك أساسية لتجارة الكثير من الدول الساحلية التي تعتمد اعتماداً شديداً على هذه الموارد، ولا سيما منها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦ - وأشارت بضعة وفود، من باب التذكير، إلى أن أحد المبادئ المركزية للتنمية المستدامة هو الإنصاف بين الأجيال، الذي يؤكد على السير في سبيل التنمية على نحو يستخدم الموارد الطبيعية استخداماً رشيداً وبشكل مستدام بحيث أن أجيال المستقبل يمكنها هي الأخرى التمتع بفوائد التنمية الحالية. وأشار أيضاً إلى الإنصاف بين الأجيال. وأشارت وفود كثيرة إلى ضرورة موازنة وتقوية أوجه الصلة فيما بين الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وقد شددت بعض الوفود على أن العناصر الثلاثة معاً ينبغي اعتبارها كلاً متكاملًا وليس كدعائم منفصلة إحداها عن الأخرى. وأعرب عن رأي مفاده أن نهجاً كهذا يقتضي النظر في الجوانب الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية ذات الصلة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وأنه لا يوجد حل بصيغة "مقاس واحد مناسب للجميع".

١٧ - وكان رأي بضعة وفود أنه في إطار العمل على تحقيق التنمية المستدامة، فإنه ينبغي تفادي تجزئة قانون البحار. وذكرت بأن الأنشطة في المحيطات إنما يحكمها قانون البحار على نحو ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ لقانون البحار، التي ينبغي الحفاظ على وحدتها المتكاملة. وفي ذلك الصدد، جرى التذكير بأن التصديق على الاتفاقية هو أهم إجراء يمكن لدولة ما أن تتخذه في سبيل التنمية المستدامة. وأشار أيضاً إلى أن عقد مؤتمر الأمم

المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢ سيتصادف مع الذكرى السنوية الثلاثين لإقرار الاتفاقية.

١٨ - وفيما يتصل بدور المنظمات الإقليمية في التنمية المستدامة للمحيطات وقانون البحار، أعربت بعض الوفود عن قلقها حيال اقتراح من عضو في فريق النقاش بأن توسع ولايات المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لتصبح منظمات إقليمية لإدارة المحيطات. فتمّ التشديد على أن المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تتصدى أصلاً للتحديات التي تواجهها في الوفاء بالولايات القائمة وأنها على الأرجح لن تكون لديها سواء المقدرة أو الولاية لمعالجة قضايا من قبيل المناطق البحرية المحمية. وشدّدت وفود أخرى على الإطار القانوني القائم الذي أنشأته اتفاقية قانون البحار واتفاقها التنفيذية والأدوات المتاحة أصلاً لمواجهة تلك التحديات.

١٩ - وتمّ التأكيد على الدور المركزي للجمعية العامة بوصفها هيئة صانعة للقرار، لا سيما في الجوانب المتصلة بالتنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

٢٠ - وفيما يتعلق بالتعاون والتنسيق، أشارت بعض الوفود إلى وجود فيض من الاتفاقيات والمؤتمرات والأطر القانونية الدولية التي تعالج قضايا البحر، وأبرزت الحاجة إلى تنسيق رؤيا المجتمع الدولي وبلورة جهود تنسيق الطاقات من أجل تحسين الإدارة المستدامة للمحيطات. كما أشير إلى أهمية التعاون عبر شتى القطاعات فيما بين المنظمات التي لديها ولايات لتنظيم أنشطة مختلفة، لا سيما على المستوى الإقليمي. كما تمّ التشديد على ضرورة وجود إدارة متكاملة وتنمية مستدامة للمناطق الساحلية، بالإضافة إلى اعتماد نهج النظم الإيكولوجية.

٢١ - وفي هذا السياق، جرى التذكير بأنه في خطة التنفيذ التي وضعتها القمة العالمية للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) كانت هناك توصية بإنشاء آلية تنسيق بين الوكالات تتسم بالفعالية والشفافية وانتظام العمل بشأن القضايا المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية ضمن منظومة الأمم المتحدة، وهو ما أدى إلى إنشاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وأعرب عن رأي مفاده أن هناك حاجة إلى إعادة تقييم دور شبكة الأمم المتحدة للمحيطات (انظر أيضا الفقرات ٨٧-٩١) من أجل زيادة الاتساق والدعم للدول الأعضاء في تنفيذ السياسات المتصلة بالمحيطات.

٢٢ - ووجه اهتمام الاجتماع إلى أهمية تطبيق نهج تحوطي كما دعا إلى ذلك المبدأ ١٥ في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكما كررت ذلك غرفة منازعات قاع البحار في المحكمة الدولية لقانون البحار في فتواها بشأن مسؤوليات والتزامات الدول الراعية لأشخاص وكيانات فيما يتصل بأنشطة في المنطقة. وأيدت بضعة وفود تطبيق نهج النظام الإيكولوجي

على إدارة الأنشطة البشرية في المحيطات، بما في ذلك استخدام أدوات، بما يتماشى مع القانون الدولي، من قبيل المناطق البحرية المحمية والتخطيط المكاني للمناطق الساحلية والبحرية. كما أُشير إلى المبدأ ٢ في إعلان ريو الذي تقع، وفقاً له، على عاتق الدول مسؤولية ضمان أن الأنشطة التي تجري ضمن ولايتها لا تتسبب في إلحاق ضرر ببيئة دول أخرى أو بمناطق خارج حدود الولاية الوطنية. كما ذُكرت وفود كثيرة بمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

## ٢ - استعراض عام للتقدم المحرز حتى الوقت الحاضر والفجوات التي لا تزال قائمة في تنفيذ ما يتصل بشؤون المحيطات من نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة

(أ) عروض أفرقة النقاش

٢٣ - لويس فالديز، رئيس علوم المحيطات في اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أشار إلى فجوات في بحوث العلوم البحرية، والتشردم في إدارة شؤون المحيطات ضمن الأمم المتحدة وقلة الانتفاع بشبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وأشار تحديداً إلى الهندسة الجيولوجية والنظم الإيكولوجية الهشة في أعماق البحار واللدائن البحرية باعتبارها أهم القضايا الناشئة. أما كريانغسك كيتيشيساري، سفير تايلند لدى أستراليا، فطرح الفجوات والتحديات التي لا تزال قائمة في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، بما يشمل مجال البحوث المتصلة بالطاقة، وتكنولوجيا الأحياء البحرية، وتقوية الهياكل الإدارية، وحماية البيئة البحرية، والتأهب للكوارث، وتطوير مصائد أسماك مستدامة، وارتفاع منسوب مياه البحر، وإدارة النفايات، ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ. وأبرز سياباستيان ماثيو، الأمين التنفيذي للتجمع الدولي لدعم المشتغلين بصيد الأسماك، الفجوات القائمة بين نتائج مؤتمرات القمة، والتشريعات الوطنية وسياسات التنمية المستدامة لمصائد الأسماك، من ناحية، والتنفيذ على المستويين الوطني والمحلي، من ناحية أخرى. وعزا هذه الفجوة بشكل رئيسي إلى الافتقار للقدرات، وعدم كفاية المعارف العلمية، وعدم وجود التزام سياسي، وضعف الإدارة. أما فيل ويفر، منسق مشروع "هوت سبوت" لبحوث النظم الإيكولوجية وأثر الإنسان على البحار الأوروبية فأشار إلى الآثار المدمرة لصيد الأسماك في قاع البحر على الأنواع البحرية وقاع البحار. وشدد على أهمية تقييم الآثار، والأخذ بنهج تحوطي وضرورة مراقبة سفن صيد الأسماك. أما البروفيسور ألو باباجيدي، الأستاذ في جامعة لاغوس، فحدد الفجوات والتحديات والأولويات في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث البحري اللازم لتحقيق الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة، ميرزا



تكاليف التقاعس عن العمل. وتناول آليات التنفيذ مشيراً إلى دور مشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في دعم نهج النظام الإيكولوجي والإدارة المتكاملة.

(ب) الجلسات العامة ومناقشات الفريق

٢٤ - ذكرت الوفود بالالتزامات الإيجابية التي قطعت في مؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة. كما أشارت وفود كثيرة إلى "إعلان مانادو المتعلق بالمحيطات" وإلى نتيجة الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. غير أن وفوداً كثيرة لاحظت بقلق الفجوة بين إقرار الالتزامات وتنفيذها. وذكرت بضعة وفود أنه في حين قد تم الاضطلاع بجهود سياسية هامة للوفاء بتلك الالتزامات، بما فيها وضع الإطار المعياري بشكله الكامل الدقيق، فإن أوجه قصور في التنفيذ لا زالت موجودة فيما يتصل بالمحيطات.

٢٥ - ولاحظت بضعة وفود أن الكثير من الالتزامات التي قطعت في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية والتي أدخلت في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية، خاصة ما يتعلق منها بالدول النامية الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لم تُلبَّ.

٢٦ - وشدّد عدد من الوفود على الحاجة إلى بذل جهود أكبر في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات القائمة، لا سيما على المستوى الوطني، من أجل السير قدماً بمجدول أعمال التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تم التذكير برسالة رئيسية وردت في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وهي: "التفكير عالمياً والتصرف محلياً". وأشار إلى أن حصيلة التصرفات على المستوى الوطني ستترجم في النهاية إلى إجراءات على المستوى الدولي. وتم إبراز الحاجة إلى وضع سياسات على المستوى المحلي، مثلاً لدى المجتمعات المحلية التي تقوم بصيد الأسماك على نطاق صغير.

٢٧ - وشدّدت بعض الوفود على أهمية مسؤولية دولة العلم وعلى ضرورة أن تصبح الدول، كي تكون دولا مسؤولة فيما يتصل بصيد الأسماك، أطرافاً في صكوك دولية هامة، مثل اتفاق الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥ بشأن الأرصاد السمكية، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، الذي أقرته لجنة مصائد الأسماك في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وأشار إلى أن الدول يمكن أن تكون دول صيد مسؤولة دون أن تصبح طرفاً في ذلك النوع من الاتفاقيات وأنه ينبغي تقييم أدائها على أساس تصرفاتها.

٢٨ - وإذ أشارت بعض الوفود إلى أهمية المعرفة العلمية من أجل إدارة وحفظ المحيطات بشكل سليم، فقد أعربت عن الحاجة إلى بذل جهود أكبر في تعزيز مقدرة اللجنة

الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو والمنظمات الإقليمية على بناء القدرات في مجال علوم البحار. كما أُشير إلى السلطة الدولية لقاع البحار كنموذج ممكن لتعزيز التعاون والتنسيق فيما يتصل ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

٢٩ - وتمّ الإعراب عن الرأي بأن الحوكمة الجيدة هي أمر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ولكنها ما زالت تشكل تحدياً كبيراً أمام منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، تم إبراز الإشارة إلى الحكم السليم في توافق آراء مونتيري عام ٢٠٠٢ الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وأهداف إدارة المحيطات التي حددت في القمة العالمية للتنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، كانت لا تزال هناك حاجة للوقوف على مدى ما تحقق في سبيل بلوغ تلك الأهداف. كما أُشير أيضاً إلى الافتقار للوضوح بشأن الآليات المؤسسية والتنظيمية اللازمة لتحقيق هدف حماية ١٠ في المائة من المحيطات بحلول عام ٢٠٢٠. وتمّ الإعراب عن قلق حيال الضعف المؤسسي الذي يدب في الهيئات الدولية المكلفة بدراسة تنفيذ القواعد المتعلقة بالحماية البحرية وكذلك الضعف في ميزانياتها.

٣٠ - ووجه النظر إلى التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن إطار العمل الاستراتيجي البحري الذي سيُطبق، في جملة أمور، وفقاً لنهج يقوم على النظام الإيكولوجي في إدارة الأنشطة البشرية. وفي هذا السياق، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستحتاج، ابتداء من عام ٢٠١٢، إلى أن تُقيّم من خلال عمليات تقييم منتظمة، تكلفة تدهور البيئة البحرية.

٣١ - وأُشير إلى الدور المركزي لاتفاقية قانون البحار في سياق التوصيات التي اعتمدت في مؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة. وأُشير إلى أن اتفاق الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ بشأن الأرصاد السمكية قد أتاح الأساس لنظام دولي متين ينظم مصائد الأسماك وأنه دَوّن المبادئ العصرية لحفظ مصائد الأسماك وإدارتها. كما أُبرزت مسألة الشفافية، مع الإشارة بشكل خاص إلى ضرورة قيام الدول بالإبلاغ المناسب عن جهودها في مجال صيد الأسماك إلى المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تشارك فيها.

٣٢ - كما أُشير إلى أن اتفاق عام ١٩٩٥ تضمن إنشاء صندوق للمساعدة في إطار الجزء السابع الذي غالباً ما كان منقوص الموارد وبالتالي أحبط توقعات الدول النامية. وأُصدر نداء من أجل تقديم تبرعات لصندوق المساعدة.

٣٣ - وأعربت بضعة وفود عن الرأي بأن الفجوات الرئيسية المتبقية في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ فيما يتصل بمصائد الأسماك المستدامة إنما كانت تتعلق بالصيد الجائر وقدرات الصيد المفرطة وكذلك المعونات المقدمة إلى مصائد الأسماك. وفي هذا الصدد، وبعد أن أُشير في رأي إلى أن إلغاء المعونات الضارة يعود بفوائد

اقتصادية وبيئية وإمائية، فقد تضمن نفس الرأي الترحيب بإمكانية مناقشة مسألة المعونات في إطار التحضير لمؤتمر التنمية المستدامة عام ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٦٦).

٣٤ - ولاحظت وفود أخرى أن الافتقار إلى قدرة للرصد والضبط والمراقبة يؤثر على قدرة بعض الدول على تنظيم الأنشطة في منطقتها الاقتصادية الخالصة. وشددت الوفود على الحاجة إلى معالجة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، والمصيد العرضي والمُرتجع وإدارة كل نوع من الأسماك على حدة، والإبلاغ عن البيانات والإدارة غير الفعالة لمصائد الأسماك. كما تم الإعراب عن قلق حيال استمرار نزع زعانف سمك القرش.

٣٥ - وفيما يتعلق بالصيد بشباك الجرّ في قاع البحر، وُجّه النظر إلى حلقة العمل القادمة لمناقشة تنفيذ الفقرات ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤ حول آثار الصيد في قاع البحر على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة واستدامة الأرصاد السمكية في قاع البحر على المدى الطويل، حيث تُنظر إليها على أنها أنسب منتدى لمعالجة الجوانب الفنية للصيد في قاع البحر.

٣٦ - وتم الإعراب عن رأي مفاده أن الفوائد الاقتصادية للمصائد في عمق البحر لا تُذكر من ناحية مطلقة وصغيرة نسبياً عند مقارنتها بالأثر السليبي الذي تتركه على البيئة البحرية.

٣٧ - وشددت بضعة وفود على الحاجة إلى تطبيق مبادئ عصرية أنجع في حفظ وإدارة مصائد الأسماك، من قبيل نهجي التحوط والنظام الإيكولوجي. وفي هذا الصدد، أعربت وفود عدة عن القلق من أن بضعة أهداف وضعتها مؤتمرات القمة للتنمية المستدامة، لا سيما تطبيق نهج النظام الإيكولوجي بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق تخفيض كبير بحلول عام ٢٠١٠ في المعدل الراهن للخسارة في التنوع البيولوجي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وإنشاء شبكات مُمثلة للشبكات البحرية المحمية بحلول عام ٢٠١٢، لم تتحقق بعد.

٣٨ - كما تمت الإشارة إلى الإحصاءات المفزعة التي جاءت في تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن حالة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم مبرزة الحاجة إلى تقوية نظام الإطار التنظيمي لدى المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من أجل جعلها تعمل في ظل قدر أكبر من المساءلة والشفافية والانفتاح. وفي ذلك الصدد، وُجّه النظر إلى توصيات المؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني باتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية بشأن الحاجة إلى تحديث ولاية المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وإجراء استعراضات دورية للأداء. كما وجه النظر إلى اتفاق ناورو المتعلق بالتعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أهمية استدامة صيد سمك

التونا بالنسبة لاقتصاد الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما وجه النظر إلى إعلان كورور عام ٢٠١٠، الذي قدم تدابير مبتكرة مثل الإقفالات الموسعة والمستهدفة في أعالي البحار. واقرحت بعض الوفود أن تمارس الجمعية العامة الرقابة على أداء المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. غير أن شمال شرق الأطلسي أُشير إليه بأنه منطقة نجحت المنظمات والترتيبات الإقليمية المختصة به في معالجة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم من خلال جملة أمور منها استخدام القوائم السوداء.

٣٩ - وأبرزت بعض الوفود أهمية وهشاشة الحيتانيات المهاجرة التي أقامت أوَدَ مجتمعات ساحلية تعمل في عمليات تجارية لمراقبة الحيتان والدلافين. وأشارت إلى خدمات النظام الإيكولوجي التي تتيحها الحيتانيات، مثلاً حيتان بالين تعيد إدارة الحديد العضوي وتحوله إلى حديد معدني. وأشير إلى أن خُمسَ الحيتانات فقط مغطاة بالأطر القانونية وأطر السياسات العامة المعمول بها حالياً. والمستوى الجزأً لحماية الحيتان، مثلاً، يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية العادلة والمستدامة للمحيطات. ولاحظوا أن مزيداً من التعاون الدولي لازم بشأن هذه المسألة، بغية إقرار سياسة عامة جماعية، تماشياً مع القانون الدولي المعمول به، بما في ذلك اتفاقية قانون البحار، لضمان حماية الحيتانات في أعالي البحار. وأبرزت وفود أخرى في هذا الصدد المبدأ الأساسي بأنه لا بد من حصاد الموارد المتجددة بطريقة مستدامة، وأعربوا عن استعدادهم لمواصلة التعاون ضمن المحافل المختصة القائمة، أي اللجنة الدولية لشفون صيد الحيتان واللجنة المعنية بالثدييات البحرية في شمال الأطلسي.

٤٠ - وفيما يتعلق بحفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي البحري، شَدَّدت وفود عديدة على أن خطوة في سبيل تخطي فجوة رئيسية في تنفيذ اتفاقية قانون البحار قد اتخذت في الاجتماع الرابع للفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، الذي انعقد من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد أوصى الفريق العامل بإطلاق عملية من قبل الجمعية العامة بقصد ضمان أن يعالج الإطار القانوني لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية معالجة فعالة تلك القضايا من خلال تحديد الفجوات والطرق إلى الأمام، بما في ذلك من خلال تنفيذ الصكوك القائمة وإمكانية وضع اتفاق متعدد الأطراف بموجب اتفاقية قانون البحار. ومن شأن عملية من هذا القبيل أن تعالج حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، لا سيما، مع وبشكل كامل، الموارد الجينية البحرية، بما في ذلك المسائل المتصلة بتقاسم الفوائد، والتدابير من قبيل أدوات

الإدارة الموجود في المنطقة، بما فيها المناطق البحرية المحمية، وتقييمات الأثر البيئي، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا البحرية.

٤١ - ولأحظت بعض الوفود أنه قد تم الاعتراف بالمناطق البحرية المحمية كأداة إدارية هامة، تشمل مهامها تخفيف وعزل بعض الآثار التي تتعرض لها المحيطات نتيجة أعمال التطوير التي تجري على المناطق الساحلية والمغمورة، والصيد الجائر، وتغير المناخ، والأحداث الطبيعية، وغير ذلك من عوامل الضغط. وأشارت بعض الوفود إلى التقدم البطيء نحو تحقيق هدف عام ٢٠١٢ المتمثل في إقامة المناطق البحرية المحمية بما يتماشى مع القانون الدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بما فيها شبكات التمثيل. وأبرزت بضعة وفود الحاجة إلى إنشاء مناطق بحرية محمية في مواقع خارج الولاية الوطنية. أما فيما يتعلق بعمل الفريق العامل (انظر الفقرة ٤٠)، فقد أكدت وفود أخرى على الحاجة إلى معالجة قضايا الولاية وتطوير الهياكل المؤسسية للمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية التي تمثل مصالح المجتمع الدولي ككل.

٤٢ - وأشارت بعض الوفود أيضا إلى عدم وجود آلية عالمية لتعيين المناطق البحرية المحمية خارج مناطق الولاية الوطنية. كما أشير إلى النتيجة ذات الصلة التي أسفر عنها الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، مع التأكيد على إقرار خطة استراتيجية جديدة للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، تشمل أهدافا تتعلق بمصائد الأسماك المستدامة وبالمناطق الساحلية والبحرية المحمية، بالإضافة إلى العملية التي أنشئت في المقرر ١٠ X ٢٩ (X/29) الصادر عن مؤتمر الأطراف لتحديد المناطق الهامة بيئيا أو بيولوجيا.

٤٣ - ولضمان الاستخدام المستدام للسلع والخدمات البحرية، لاحظت بضعة وفود وجود حاجة إلى تقييم وفهم حالة ونشاط المحيطات على نحو كاف ليسمح ذلك بدعم اتباع نهج متكامل ويقوم على النظام الإيكولوجي في إدارة الأنشطة الإنسانية التي تترك أثرا على البيئة البحرية. وأشير في ذلك الصدد إلى أهمية وجود عملية دورية نشطة للإبلاغ والتقييم العالميين فيما يتصل بحالة البيئة البحرية، بما فيها الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية.

٤٤ - وتم الإعراب عن رأي مفاده أن نهج النظام الإيكولوجي لازم لإدارة كل المستخدمين والاستخدامات، بما فيها السياحة. والشحن التجاري البحري والتعدين وصيد الأسماك. وأشير في هذا الصدد إلى أهمية إنشاء مراكز علمية وتكنولوجية بحرية إقليمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٥ - وفيما يتعلق بالتلوث البحري، تم التشديد على الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل لتقليل آثار الحطام البحري والضوضاء تحت الماء والأنشطة البرية على المحيطات. والحطام

البحري هو قضية عابرة للحدود، تتطلب تعاوناً وتنسيقاً على الصعيد الإقليمي. وتم أيضاً التأكيد على ظاهرة الأنواع الغازية بوصفها تهديدا للتنوع البيولوجي وعاملاً هاماً يسهم في تدهوره. وتم التأكيد على عمل المنظمة البحرية الدولية في معالجة مياه الصابورة (انظر أيضاً الفقرة ٩٢). وأشار إلى أن النقص في التنوع البيولوجي يمس أيضاً مصائد الأسماك والسياحة والتجارة. كما وجه النظر إلى عدم وجود نظام قانوني بشأن المسألة والتعويض فيما يتصل بالضرر الناجم عن التلوث المتصل بأنشطة استكشاف واستغلال المناطق المغمورة بالمياه.

٤٦ - وتم الإعراب عن رأي مفاده أن التلوث العابر للحدود من المنصات النفطية في البحر يُشكل هماً ينبغي معالجته، مع ملاحظة العمل الجاري حالياً في هذا الشأن. وناقشت بعض الوفود إمكانية وضع صكوك جديدة لمعالجة القضايا الناشئة المتعلقة بأنشطة من قبيل استكشاف واستغلال الهيدروكربونات في البحر. بينما أكدت وفود أخرى أن المسألة مُغطاة تغطية كافية بالالتزامات القائمة حالياً بموجب القانون الدولي لحماية البيئة البحرية، بما في ذلك اتفاقية قانون البحار، وشددت على ضرورة تنفيذ تلك الالتزامات تنفيذاً كاملاً.

٤٧ - كان رأي بضعة وفود أن مشاريع البحوث المتعلقة بالتلوث يجب أن تعالج هذه التهديدات الجديدة التي تتعرض لها البيئة البحرية. كما أن البحوث لازمة بشأن أثر تغير المناخ على المحيطات.

٤٨ - كما أعربت بعض الوفود عن القلق فيما يتصل بالمخاطر المرتبطة بنقل النفايات الخطيرة والمُشعة عبر البحر الكاريبي.

٤٩ - وتم الإعراب عن رأي عام مفاده أن بناء القدرات هو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات والبحار. وأشار أيضاً إلى أن التغيرات في التكنولوجيا قد وسّعت إمكانيات الوصول إلى البيانات في النظام العالمي لمراقبة المحيطات، الذي يستفيد منه كمرجع هام العلماء، ومدراء موارد المحيطات والمناطق الساحلية، والمستجيبون لحالات الطوارئ، ومقررو السياسات العامة، والمُعَلِّمون، وكل من يستخدم المحيطات لأغراض الاسترخاء وكسب الرزق.

٥٠ - ووجه النظر إلى معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية لنقل التكنولوجيا البحرية وضرورة تطبيقها. وأشار إلى أنه ينبغي التوسع في استكشاف دور اللجنة فيما يتصل بنقل التكنولوجيا. أما فيما يتصل بالأنشطة في المنطقة، فقد تم التشديد على اختصاص السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا.

٥١ - وأشار أيضاً إلى ضرورة النظر في موازنة متطلبات الدول النامية مع حقوق الملكية المرتبطة بنقل التكنولوجيا.

٥٢ - وأشير كذلك إلى ضرورة الأخذ بنهج مُنسَّق فيما يتعلق ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، اعتُبر أن من الضروري تحديد الفجوات في القدرات التي قد تعرقل القيام بمشاركة فعالة في التنمية المستدامة للمحيطات وإيجاد حلول لتلك الفجوات. واقترحت بعض الوفود أن هذا يمكن أن يشمل إنشاء آلية لتبادل المعلومات بين الأطراف المُعطية والأطراف المتلقية.

٥٣ - واعترفت بضعة وفود أيضا بأن بناء القدرات هو جانب هام من جوانب البحث. وأشير إلى برامج فعالة لبناء القدرات، بما فيها برنامج "نانسن"، الذي يستهدف بناء القدرات من خلال بحوث وإدارة مصائد الأسماك وتقوية المؤسسات. كما أشير إلى أمثلة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما فيما يتعلق بتربية الأسماك في المناطق البحرية والساحلية، وتطوير الطاقة البديلة المتجددة.

### جلسة إعلام

٥٤ - دعا الرئيسان المشاركان البروفيسور ألكس روجرز، من دائرة علم الحيوان في جامعة أكسفورد، إلى إعلام الوفود بالتقرير الذي صدر مؤخرا عن حلقة عمل دولية للخبراء بشأن الضغوط التي تتعرض لها المحيطات وآثارها عليها. وأبرز البروفيسور روجرز مجموعة واسعة من الآثار التي تتركها أنشطة البشر على المحيطات، مما تكون لها تبعات رئيسية على نشاط النظم الإيكولوجية البحرية ومقدرتها على التعافي. وأعرب عن قلق خاص حيال المعدل غير المسبوق لتغير المناخ وضرورة العمل لحماية النظم الإيكولوجية. وأوصى بالتحرك على وجه السرعة لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ووضع استراتيجية متماسكة لاستعادة النظم الإيكولوجية إلى حالتها الاعتيادية، وإدارة أعالي البحار إدارة فعّالة.

## ٣ - التحديات الجديدة والناشئة في مجال التنمية المستدامة واستخدام المحيطات والبحار

### (أ) عروض أفرقة النقاش

٥٥ - ناقش يوشينوبو تاكي، وهو أستاذ مساعد في كلية الحقوق بجامعة أوترخت، التحديات والفرص في مجال تنفيذ هدف التنمية المستدامة من خلال الإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار. وتناول موضوع إدارة الشعب المرجانية موردا إياها مثلا لتوضيح السبل التي يمكن بها للدول تحقيق الإدارة المتكاملة والصعوبات المتعلقة بتلك الإدارة. وأبرز يوسف رشيد سومايلا، وهو أستاذ في جامعة كولومبيا البريطانية، بعض آثار ظاهرة الاحترار العالمي على الاستخدام المستدام للموارد السمكية في المحيطات، مثل تبدلات إنتاجية الأسماك، والمجال التوزيعي للأنواع الحيوانية، وأنماط الهجرة، وزيادة ابيضاض المرجان، وارتفاع نسبة الحموضة

في المحيطات، والتغيرات في تركيبة النظم الإيكولوجية؛ وكذلك الآثار الاقتصادية المترتبة على التغيرات في كميات السمك المصيد وقيم المصيد. وأشار، على سبيل المثال، إلى أن قيمة الأرصدة السمكية في غرب أفريقيا قد تنخفض بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة. وقدم توليو سكوفاتزي، وهو أستاذ القانون الدولي بجامعة ميلانو بيكوكا، وجهة نظر قانونية عن الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام له داخل حدود الولاية الوطنية وخارجها مع التأكيد على ضرورة النظر في الكيفية التي يمكن أن تتطور فيها الاتفاقية لمعالجة القضايا الجديدة مثل إنشاء نظام للموارد الجينية البحرية وإنشاء شبكة من المناطق البحرية المحمية، فضلا عن تقييمات الأثر البيئي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية. وأبرزت جاكلين آلدري، وهي رئيسة فرع المياه العذبة والنظم الإيكولوجية البحرية في شعبة تنفيذ السياسات البيئية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نطاق وطبيعة القضايا الناشئة الهامة على الصعيد العالمي والمتعلقة بإدارة المحيطات وتلوثها والتصنيع فيها.

#### (ب) الجلسات العامة ومناقشات الفريق

٥٦ - سلط الضوء على طائفة واسعة من التحديات الجديدة والناشئة التي تتطلب الاهتمام بها في مجال التنمية المستدامة واستخدام المحيطات والبحار. وأعربت الوفود، خصوصا، عن قلقها إزاء فقدان التنوع البيولوجي والخدمات المرتبطة به، وتأثيراته على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، بما في ذلك الشعب المرجانية؛ والاستغلال الجائر للموارد؛ والإعانات الضارة؛ والخطام البحري ودقائق اللدائن؛ والأنواع الدخيلة الغازية؛ والضوضاء تحت المياه؛ وتراكم المواد الكيميائية والمواد الغذائية المفرطة في المحيطات.

٥٧ - ولاحظت وفود عديدة أن التحديات المؤثرة على التنمية المستدامة مترابطة فيما بينها، ولا يمكن معالجة أي منها بمعزل عن التحديات الأخرى. وشددت هذه الوفود أيضا على أن العلاقة التفاعلية بين هذه القضايا يمكن أن تنتج تحديات لا تعالج في ظل السياسات الحالية. وأشار، على سبيل المثال، إلى أن البحوث المتعلقة بالتغير المناخي تركز عادة على الآثار الفردية، وأن الآثار التراكمية قد تكون لها عواقب مبهولة.

٥٨ - وأبرزت وفود عديدة أيضا المهشاشة البيئية والانعزال البيئي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتعرض ثقافتها وسبل العيش فيها واقتصاداتها إلى مخاطر نتيجة الاستخدامات غير المستدامة للموارد البحرية وتغير المناخ. وفي هذا الصدد، أعربت بضعة وفود عن قلقها بشأن تأثيرات التغير المناخي على المحيطات بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع نسبة الحموضة في المحيطات. واتفق العديد من الوفود على ضرورة مواجهة التغير المناخي في سياق المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشارت تلك



الوفود، على وجه الخصوص، إلى الكيفية التي ترتبط بها تأثيرات التغير المناخي بإمدادات المياه والأمن الغذائي.

٥٩ - وأشارت إلى ضرورة أن يؤخذ في الحسبان الافتقار إلى المعلومات والتكنولوجيا، والقدرات المؤسسية في الدول النامية لمواجهة التغير المناخي بشكل خاص. ودعت وفود أخرى إلى زيادة التعاون الدولي وتبادل البيانات المتعلقة بالملاحظات والبحوث لتحسين فهم وتوقع آثار ارتفاع نسبة الحموضة في المحيطات على البيئة البحرية. وأشارت وفود عديدة أيضا إلى دور الطاقة المتجددة في التنمية المستدامة، بما في ذلك دورها في التقليل إلى أدنى حد من مخاطر التغير المناخي وفي الحد من الفقر. وأشارت تلك الوفود إلى أهمية الأخذ بنهج تحوطي في تطوير الطاقات المتجددة من أجل إدارة الآثار البيئية.

٦٠ - وأبرزت عدة وفود أيضا تأثير التغير المناخي على الأرصد السميكية، بما في ذلك إعادة توزيع التجمعات السميكية.

٦١ - وأكد بعض الوفود أن التغييرات في توزيع الأرصد السميكية قد تؤدي إلى انهيار اتفاقات قائمة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، التي تستند الحصص فيها على موقع هذه الموارد. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة إبرام صك دولي بشأن توزيع الأرصد السميكية، لأن هذه المسألة لم تعالج في اتفاق الأمم المتحدة المتعلق بالأرصد السميكية.

٦٢ - وبخصوص ارتفاع نسبة الحموضة في المحيطات، تم الإعراب عن القلق إزاء عدم القدرة على رصد تأثيرات الحموضة، وخاصة في البلدان النامية.

٦٣ - وفيما يتعلق بتخصيب المحيطات، أعرب عن القلق إزاء التأثير المحتمل لذلك على البيئة البحرية.

٦٤ - وأشارت بضعة وفود إلى أن الحطام البحري، وإن لم يشكل تحديا جديدا، يزداد وضوح آثاره على النظم الإيكولوجية البحرية بسبب انتشار دقائق اللدائن بوجه خاص. وأشارت تلك الوفود إلى أن هذه المسألة تستحق إيلاءها اهتماما خاصا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢. وأشار أحد المحاورين إلى أن لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجا شاملا قائما لمعالجة النفايات.

٦٥ - وفيما يتعلق بالضوضاء تحت الماء، أبرزت عدة وفود أن البيئة البحرية قد شهد زيادة حادة في حوادث الضوضاء، وخصوصا في قطاعات النقل البحري والطاقة والأنشطة العسكرية. وأكد أحد المحاورين أن الضوضاء قد تؤثر تأثيرا خطيرا على الأنواع البحرية،

بما فيها الثدييات، وقد تسبب انخفاضات ضخمة في معدلات صيد الأسماك. ودعت بضعة وفود إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن هذه المسألة.

٦٦ - وبالنسبة للصيد الجائر للأسماك، أعرب عن رأي مفاده أن هناك ضرورة لإيقاف الإعانات الضارة. فعلى الرغم من جاذبية الإعانات على المدى القصير، إلا أنها يمكن أن تقوض قاعدة الموارد على المدى الطويل. وأكدت بضعة وفود أن المتدنى المناسب لمعالجة هذه المشكلة هو جولة الدوحة التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية. وذكرت بعض الوفود أن من المهم عدم التعامل مع جميع أشكال الإعانات بالطريقة نفسها ما دام يمكن استخدامها في تمويل التدابير التكيّفية، مثل تنويع الاقتصادات المحلية. وأشار إلى أن عملية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢ يمكن أن توفر فرصة جديدة هامة لمعالجة القضايا المتصلة بالإعانات.

٦٧ - وشدد بعض الوفود على ضرورة الإقرار بأهمية مساهمة المجتمعات المحلية التي تمارس صيد الأسماك الحرفي والصيد الصغير النطاق في التنمية المستدامة. وأشارت تلك الوفود، في هذا الصدد، إلى أن جدول أعمال القرن ٢١ نص على أهمية مصائد الأسماك الحرفية والصغيرة النطاق في التنمية المستدامة، وأقر بتلك الأهمية. وذكرت بعض الوفود بأنه ينبغي لمؤتمر عام ٢٠١٢ التأكيد مجدداً على أهمية هذه القضايا.

٦٨ - وأشار إلى استخدام المزارع العائمة لتربية الأحياء المائية للأغراض التجارية. ويلزم زيادة الجهود الوطنية والدولية لمعالجة مسائل تربية الأحياء المائية، بطرق منها جمع البيانات، وإدخال أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية للمصادقة.

٦٩ - وأعربت بضعة وفود عن وجهات نظرها بشأن الحلول الممكنة لمجموعة واسعة من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة واستخدام المحيطات والبحار، مع التأكيد على أن النظم الإيكولوجية هي في صميم الجهود الإدارية. وشددت هذه الوفود أيضاً على ضرورة الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية وتفعيل نهج الأنظمة الإيكولوجية. وأكدت على الدور المحتمل للعملية المنتظمة.

٧٠ - وذكرت وفود عديدة أن نتائج الاجتماع الرابع للفريق العامل تمثل نقلة هامة إلى الأمام ونتيجة متوازنة توازننا دقيقاً (انظر أيضاً الفقرة ٤٠).

٧١ - وأكد العديد من الوفود على ضرورة معالجة مسألة النظام القانوني ذي الصلة للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وأعربت هذه الوفود عن تأييدها لإمكانية إبرام وتنفيذ اتفاق لمعالجة الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري

والاستخدام المستدام لهذا التنوع في تلك المناطق. وأيد بعض الوفود إدراج لغة في هذا الصدد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢.

٧٢ - وأعربت وفود أخرى عن رأي يفيد بضرورة التماس الحل لمسألة الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام له من خلال تعزيز تنفيذ الصكوك السارية إلى أقصى حد ممكن. وفيما يخص نتائج الاجتماع الرابع للفريق العامل، أكدت هذه الوفود أن تنفيذ الصكوك السارية وتحديد ما يقع من ثغرات في التنفيذ هو جزء مساوٍ في أهميته لبقية أجزاء العملية.

#### ٤ - الطريق إلى مؤتمر ريو + ٢٠ وما بعده

##### (أ) عروض أفرقة النقاش

٧٣ - بحثت بيليانا سيسين - سان، وهي رئيسة المنتدى العالمي للمحيطات، ومديرة مركز جيرار ج. مانغون للسياسة البحرية التابع لجامعة ديلاوير، في مسائل المحيطات وعملية ريو، وما تم إنجازه وما ينبغي القيام به، مع التركيز على مسألتين، هما الإدارة المتكاملة للمحيطات القائمة على النظم الإيكولوجية، والتغير المناخي. وعرضت أيضا بعض عناصر لـ "رزمة للمحيطات"، يمكن تقديمها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في إطار المواضيع الرئيسية للمؤتمر. ويُنْتَ ماريّا تيريزا ميسكويتا بيسوا، وهي وزيرة مفوضة في البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة، وعضوة بحكم منصبها في مكتب العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، الالتزامات التي أعلن عنها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والمحيطات. فأشارت إلى ما يلي بوصفها تحديات مستمرة لا بد من معالجتها: عدم استدامة مصائد الأسماك؛ وتنمية القدرات في مجال استدامة مصائد الأسماك، وفقدان الموائل، بما فيها الشعاب المرجانية ومناطق شجر المنغروف؛ وتقييمات الأثر البيئي؛ والأنواع الدخيلة الغازية؛ والنفايات النووية؛ وارتفاع نسبة الحموضة في المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر؛ وهشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. وأشارت أيضا إلى ضرورة تناول مسألة التنسيق والتعاون بين الوكالات والمنظمات ذات الصلة بالمحيطات في مناقشات المستقبل المتعلقة بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وذكرت أيضا أن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ قد دعت أيضا إلى تعزيز قدرات اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/اليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، لتمكينها من بناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال العلوم البحرية والإدارة المستدامة للمحيطات ومواردها.

## (ب) الجلسات العامة ومناقشات الفريق

٧٤ - أعربت بضعة وفود عن رأي مفاده أنه لا بد لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢، لكي يتكامل بالنجاح، من أن يتمخض عن نتائج قوية بالنسبة للمحيطات ومصادر الأسماك والتنوع البيولوجي. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للحكومات النظر في اتخاذ إجراءات جريئة في مؤتمر ريو + ٢٠، بما في ذلك ضرورة إعادة تأكيد الالتزامات القائمة وطرح مبادرات جديدة. وفي ضوء مختلف المساهمات التي ستقدم إلى مؤتمر عام ٢٠١٢، لا بد من رسم نهج منسق فيما يتعلق بقضايا المحيطات من أجل تجنب تجزئة لقانون البحار.

٧٥ - ودعا العديد من الوفود إلى ربط "الاقتصاد الأزرق" بـ "الاقتصاد الأخضر"، في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن رفع الأولويات المتعلقة بالمحيطات إلى مستوى أرقى من الاهتمام والوعي الدوليين بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء عدم التنفيذ حتى الآن للكثير من الالتزامات التي أُتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، أُشير إلى ضرورة وضع أهداف وغايات واقعية يمكن تنفيذها كاملة بدلا من أهداف أكثر طموحا. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي توجيه الجهود المتجددة إلى تنفيذ التدابير الحالية وإنفاذها. وشُدّد على أن قدرة البلدان النامية على تحقيق تلك الأهداف تستلزم استمرار المساعدة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي.

٧٦ - وقُدّم اقتراح بالتركيز على مسائل محددة، مثل الأمن الغذائي، وارتفاع نسبة الحموضة في المحيطات، وفعالية الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية وإدارتها. ودعت بضعة وفود أخرى إلى قيام مؤتمر التنمية المستدامة عام ٢٠١٢ بالتأكيد على مواطن الضعف والاحتياجات التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبرزت تلك الوفود أيضا ضرورة النظر بجدية في القضايا المتصلة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، ولا سيما الاستهلاك المستدام للمأكولات البحرية. وأشارت إلى ما لمصادر الطاقة المتجددة والبديلة من دور حاسم في تحقيق الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة وإقامة "الاقتصاد الأخضر"، ولاحظت أهمية الأخذ بنهج تحوكي (انظر أيضا الفقرة ٥٩). وأعرب عن رأي عام مفاده أن مؤتمر عام ٢٠١٢ ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي أثناء نظره في اتخاذ تدابير فعّالة لحفظ المحيطات وإدارتها، بطرق منها وضع أطر وسياسات وآليات ملائمة.

٧٧ - وأشير إلى أن مؤتمر التنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ سيتيح فرصة للنظر في أفضل أدوات السياسات للبلدان من أجل المضي قدما في سبيل "الاقتصاد الأخضر" وتجنب، في الوقت ذاته، وضع عوائق "خضراء" جديدة أمام التجارة. وذكرت في هذا الصدد أنه ينبغي للمؤتمر التركيز على الإصلاح وإزالة المعوقات الحالية من أمام النمو "الأخضر" مثل

الإعانات الضارة المقدمة إلى الوقود الأحفوري ومصائد الأسماك. وأشار إلى المقترحات المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية فيما يخص الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك في سياق المفاوضات الجارية ضمن منظمة التجارة العالمية.

٧٨ - ومع الإشارة بوجه خاص إلى مصائد الأسماك، أعرب عن رأي مفاده أن تكفل الوثيقة الختامية لمؤتمر التنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ أن تكون مصائد الأسماك العالمية عادلة ومستدامة وخاضعة للمساءلة. وذكرت في هذا الصدد المسؤولية المهمة المنوطة بالمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بالحفاظ على الأرصاد السمكية العالمية وإدارتها. بيد أنه تم التأكيد على ضرورة تحسين ولاية هذه المنظمات وكذلك ضرورة تطبيق نهج النظم الإيكولوجية على مصائد الأسماك. وقُدِّم اقتراح بأن تمارس الجمعية العامة دوراً رقائياً على أداء المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

٧٩ - وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، شَدَّد العديد من الوفود على ضرورة إنشاء نظام قانوني محدد في إطار اتفاقية قانون البحار. كما أُشير إلى دور السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية في المنطقة والحفاظ عليها، بما في ذلك التنوع البيولوجي البحري، ويتبين ذلك من الأنظمة التي اعتمدها جمعية السلطة الدولية لقاع البحار.

٨٠ - وفيما يخص الأدوات الإدارية القائمة الموجودة في المنطقة، أعرب عن رأي فحواه أن مؤتمر ٢٠١٢ ينبغي أن يعترف بضرورة تحسين فعالية المناطق البحرية المحمية حالياً ومستقبلاً لزيادة القدرة البحرية على التعافي من آثار تغير المناخ وارتفاع نسبة الحموضة في المحيطات.

٨١ - وسلَّط الضوء على ضرورة تقييم آثار الأنشطة البشرية على البيئة لئلا تُسترد به في تخطيط السياسات. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي لمؤتمر التنمية المستدامة أن يُسهم في زيادة التوعية بضرورة تقييم الآثار. وقدم اقتراح بأن يقوم المؤتمر بتعزيز تطوير عمليات التقييم، بما في ذلك تقييم الأثر التراكمي للأنشطة البشرية على البيئة البحرية.

٨٢ - وتم التشديد على دور نقل التكنولوجيا البحرية في مجال بناء القدرات وفي المساهمة في التنمية المستدامة. وأشار إلى أن التعاون المطلوب بموجب الجزء الرابع عشر من اتفاقية قانون البحار فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا البحرية يمكن تصوره في سياق التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في نفس الوقت. وأشار أيضاً إلى أن نقل التكنولوجيا البحرية يحتاج إلى وجود بيئات مواتية لجذب الاستثمارات.

٨٣ - وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي، قُدِّم اقتراح بأن يركَّز على الإصلاحات العملية الواقعية في المؤسسات القائمة لا على التغيير المؤسسي الواسع النطاق. وتم التشديد على

ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة من أجل التعجيل في تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. بيد أنها أعرب عن قلق من أن يؤدي إنشاء هياكل جديدة إلى تجزئة لقانون البحار.

٨٤ - كما أُشير إلى الدور الأساسي الذي تقوم به المؤسسات الإقليمية والوطنية. وأبرزت ضرورة وجود أطر مؤسسية، بما فيها أطر على الصعيد الدولي، تتيح الفرصة لتحقيق التكامل في جميع جوانب الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة. واعتُبر أن توثيق التعاون بين الهيئات المختصة بمصائد الأسماك والهيئات البيئية والهيئات الأخرى المختصة بالمحيطات له أهمية حاسمة عند الأخذ بنهج في إدارة المسائل المتعلقة بالمحيطات ومعالجة الآثار التراكمية للأنشطة البشرية المختلفة.

٨٥ - واقترحت بضعة وفود أن تتفق العملية التشاورية غير الرسمية على عناصر محددة لإحالتها إلى مؤتمر التنمية المستدامة. ويمكن أن تشمل هذه ما يلي: الارتباط الوثيق بين الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة، بما في ذلك دعامة البحار والمحيطات، وخاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وضرورة أن تراعي التنمية المستدامة الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية؛ وأهمية استعادة النظم الإيكولوجية للمحيطات لعافيتها كأولوية من أولويات تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي، والقضاء على الفقر وإقامة اقتصاد أزرق مستدام؛ وحقيقة أنه لم يتحقق العديد من الأهداف المتعلقة بالمحيطات والتنمية المستدامة المتفق عليها في القمم السابقة، ولا سيما الأهداف المدرجة في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛ وإعادة تأكيد، وعند الضرورة، تحديد هذه الالتزامات؛ واتخاذ خطوات ملموسة لبلوغ نهج متكامل قائم على النظم الإيكولوجية لإدارة الأنشطة البشرية المؤثرة على النظم الإيكولوجية البحرية؛ ومعالجة القضايا الناشئة مثل الحطام البحري، والضوضاء تحت الماء، والأنواع الغازية وآثارها التراكمية على التنوع البيولوجي. بما فيها آثارها في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية؛ وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية البحرية على التعافي في مواجهة ارتفاع نسبة الحموضة في المحيطات؛ وربط أي نهج للأنظمة الإيكولوجية بالالتزامات من أجل التقييم المنتظم لحالة البيئة البحرية كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة؛ وزيادة إدماج قيمة خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تكلفة تدهور تلك النظم، في عمليات اتخاذ القرار، بطرق منها وضع آليات قائمة على السوق؛ وأهمية إدارة موارد مصائد الأسماك بطريقة تكفل استدامتها الطويلة الأجل بوسائل منها ضمان أن تتناسب قدرات صيد السمك مع إمكانيات الصيد، من خلال استبعاد الإعانات الضارة وتطبيق نهج قائم على النظم الإيكولوجية في إدارة مصائد الأسماك؛ وتحديد الالتزامات بالنسبة لجميع القطاعات الاقتصادية ذات التأثير على

البيئة البحرية، بما فيها آثار الشحن البحري واستخراج الطاقة من المناطق المغمورة بالمياه والآثار الآتية من المناطق البرية؛ وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا؛ وتأكيد التعهدات التي قطعت في عمليات أخرى، وخاصة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التنوع البيولوجي البحري؛ وأهمية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية لسلامة النظم الإيكولوجية البحرية والسلع والخدمات المرتبطة بها، وهي عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يخص منها البلدان النامية. وأشار إلى النظام القانوني المحدد للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية بموجب الاتفاقية كعنصر يحتاج إلى الدراسة. واعتبرت أنه يمكن تقديم هذه المسائل إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإقرار وسيلة للمضي قدماً.

## البند ٤ من جدول الأعمال التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

٨٦ - قدم أندرو هيدسون، وهو المستشار الفني الرئيسي في قسم المياه الدولية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات تقريراً عن آخر أعمال شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وفريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية.

٨٧ - وأبلغ الاجتماع بالنتائج الرئيسية للاجتماع التاسع للشبكة، المعقود في نيويورك في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي ناقشت فيه الوكالات المشاركة إمكانية إجراء استعراض للشبكة يهدف إلى تحديد ما فيها من نقاط القوة ونقاط الضعف ومن فرص للتحسين.

٨٨ - وأطلع السيد هيدسون الاجتماع على المبادرات التي طرحتها الوكالات الأعضاء لضمان إبراز المواضيع المتعلقة بالمحيطات في مؤتمر عام ٢٠١٢، وكذلك في التخطيط والإعداد لمعرض إكسبو ٢٠١٢، الذي سيعقد في مدينة يوسو بجمهورية كوريا، تحت شعار "المحيط والساحل المنعمان بالحياة - تنوع الموارد والأنشطة المستدامة".

٨٩ - وعرض المستجندات المتعلقة بمختلف أنشطة فرق العمل التابعة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات وأطلع الاجتماع على قرار إنشاء فرقة عمل جديدة معنية بالحطام البحري، يشارك في قيادتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية الدولية، ولها روابط قوية مع فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية. وشرح السيد هيدسون أيضاً التحديات التي يجري إدخالها على أطلس الأمم المتحدة للمحيطات، ورحب بالتمويل الجديد البالغ ٤٥ ٠٠٠ دولار، مُعرباً عن الأمل في أن يستمر هذا الدعم المالي على أساس سنوي. ولاحظ السيد هيدسون، في معرض رده على الأسئلة الموجهة إليه، أن إنشاء فرق

عمل جديدة قد تم وفقا لإحدى الولايات الأساسية لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات المتعلقة بتحديد القضايا الناشئة، وإنشاء فرق عمل لمعالجتها، حسب الاقتضاء.

٩٠ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي توطيد شبكة المحيطات وتعزيز شفافيتها وإبراز دورها وأهميتها في ضوء مؤتمر عام ٢٠١٢ وفقا للولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧، وأن يُنظر في مشاركة الدول الأعضاء في عمل هذه الشبكة. وقُدِّم اقتراح مؤداه أن إجراء استعراض للشبكة قد يستفيد أيضا من الدروس المستخلصة من آليات التنسيق الأخرى المشتركة بين الوكالات مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

٩١ - وفيما يتعلق بكيفية قيام شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بتنسيق الجدول الزمني للاجتماعات المتصلة بشؤون المحيطات من أجل تجنب حدوث أي تداخل، أشار السيد هدسون إلى أن تعميم جدول زمني للأحداث الحالية المتعلقة بالمحيطات يُمكن أن يساعد أعضاء الشبكة في التخطيط للمناسبات المقبلة. وأشار كذلك إلى أن من المتوقع أن تقوم بهذه المهمة الأمانات، التي هي جزء من الشبكة.

٩٢ - وأشار السيد هدسون إلى المساهمة العلمية لفريق الخبراء في السير قدماً في تنفيذ الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ولفت الانتباه إلى عمله، بما في ذلك ما يتعلق بمياه الصابورة، والانبعاثات الصادرة عن السفن ومصادر التلوث الساحلي في الغلاف الجوي، وارتفاع نسبة الحموضة في المحيطات في مناطق ازدحام حركة الشحن. ولما لأنواع الغازية من آثار ضارة على النظم الإيكولوجية البحرية، فقد دعا الدول إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها.

٩٣ - وأكد السيد هدسون أيضا على استمرار استعداد فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية للمساهمة في العملية المنتظمة، عند الطلب، وأشار إلى الشراكة القائمة مع برنامج تقييم المياه العابرة للحدود التابع لمرفق البيئة العالمية. وسلط الضوء كذلك على عمل فريق الخبراء المتعلق بالقضايا الناشئة، مثل قضية دقائق اللدائن، واستعداد فريق الخبراء لتقديم مساهماته العلمية إلى الدول والمنظمات الدولية.

٩٤ - وأشار إلى الدور الذي يقوم به الفريق بوصفه لجنة علمية مشتركة بين الوكالات، كما أُشير إلى الصعوبات التي ما زال الفريق يواجهها في عمله بسبب الافتقار إلى التمويل.



## البند ٥ من جدول الأعمال

### عملية اختيار المواضيع وأعضاء أفرقة المناقشة وذلك لتسهيل أعمال الجمعية العامة

٩٥ - فيما يتعلق بالمواضيع التي ستناقش في الاجتماعات المقبلة للعملية التشاورية غير الرسمية، أشارت عدة وفود إلى الاستنتاج الذي تم التوصل إليه في الاجتماع العاشر بأن تعالج العملية التشاورية غير الرسمية القضايا المتصلة بالدعمات الثلاث للتنمية المستدامة. وأعرب عن رأي مفاده أن الحفاظ على البيئة البحرية وتنميتها مسألتان مترابطتان، وبالتالي لا يمكن البحث في أي منهما بمعزل عن الأخرى.

٩٦ - وكرّرت بضعة وفود الإعراب عن ضرورة أن تعمم الورقات المفاهيمية، على الأفضل، في موعد أقصاه الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة المتصلة بالقرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، بحيث يتاح للوفود ما يكفي من الوقت لدراساتها. واعتبرت تلك الوفود أن ممارسة اختيار الموضوعات لما لا يقل عن سنتين متتاليتين هي ممارسة مثمرة، ولو أن تحذيراً قد أُثير بشأن هذا الاقتراح، لأنه يلزم إجراء دراسة كافية للمواضيع المقترحة.

٩٧ - وأشير إلى صعوبة تنظيم أفرقة النقاش وأشارت بضعة وفود إلى ضرورة السماح للرئيسين المشاركين بدرجة معينة من المرونة. وشددت أيضاً على أهمية دور الرئيسين المشاركين في تحديد أفراد مختصين ودعوتهم إلى المشاركة كمحاورين، وفي المحافظة على التوازن الإقليمي المناسب.

٩٨ - وشدد بعض الوفود على جدوى الاجتماع التحضيري، ورحبت تلك الوفود، في هذا الصدد، بالجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان للتشاور مع الدول الأعضاء.

٩٩ - وجدد الرئيسان المشاركان مناشدتهما للمساهمة في الصندوق الاستئماني الطوعي المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٧/٥٥ من أجل مساعدة ممثلي الدول النامية، ولا سيما أقل الدول نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول النامية غير الساحلية، في حضور اجتماعات العملية التشاورية كوسيلة ضرورية لضمان مشاركة الخبراء والحضور المنتمين إلى البلدان النامية. وقدمت الأمانة معلومات محدثة عن حالة الصندوق الاستئماني.

## البند ٦ من جدول الأعمال المسائل التي قد تستفيد من الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار

١٠٠ - استُرعِيَ انتباه الاجتماع إلى القائمة المصنفة والمرتبة التي أعدها الرئيسان المشاركان للمسائل التي قد تستفيد من الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار<sup>(٢)</sup>. وسلّطت إحدى المنظمات الحكومية الدولية الضوء على قضية تغير المناخ، ولا سيّما ارتفاع نسبة الحموضة في المحيطات، التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بدعومات التنمية المستدامة الثلاث جميعها. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن زيادة نسبة الحموضة في المحيطات ترتبط ارتباطاً مباشراً بتغير أماكن احتشاد الأسماك، والآثار السلبية على الشعب المرجانية، وانتقال ضوء ضجيج المحيطات. وذكر أن مبعث قلق آخر هو الأثر الضار لارتفاع نسبة الحموضة على الشعاب المرجانية التي تشكل موائل حيوية للأسماك، تحمي الغذاء وفرص عمل الناس وكذلك المجتمعات الساحلية من خضّات العواصف.

(٢) متاح على الرابط التالي: [http://www.un.org/depts/los/consultative\\_process/consultative\\_process\\_info.htm#-List%20of%20issues](http://www.un.org/depts/los/consultative_process/consultative_process_info.htm#-List%20of%20issues).